

الصلاحيات القانونية لأطباء الطب الشرعي - نطاق العمل والمسؤوليات- -Legal powers of forensic doctors - scope of work and responsibilities

يحيى عبد الحاي *

Yahia Abdelhai

مخبر الدراسات القانونية المعمقة جامعة جيجل - الجزائر-

Laboratory of Advanced Legal Studies University of Jijel - Algeria-
yahiaabdelhai@univ-jijel.dz

تاريخ النشر
Publication date
31/05/2024

تاريخ القبول للنشر
Acceptance date
18/05/2024

تاريخ الاستلام
Submission date
01/05/2024

ملخص:

الطب الشرعي هو فرع من الطب يركز على تقديم الخدمات الطبية لدعم العدالة، حيث يقوم الأطباء الشرعيون بتحليل الأدلة الطبية للمساعدة في التحقيقات الجنائية والمدنية، بما في ذلك تقديم التقارير حول الجثث والإصابات ويعملون أيضًا على تحديد سبب الوفاة وتحديد الهوية في حالات الجثث المجهولة، تتضمن مهامهم أيضًا التعاون مع القضاء والشرطة لتوضيح الحقائق الطبية المتعلقة بالقضايا المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الطب؛ الشرعي؛ التشريح؛ الجثة؛ تقرير.

Abstract:

Forensic medicine is a branch of medicine that focuses on providing medical services in support of justice. Forensic doctors analyze medical evidence to assist in criminal and civil investigations, including reporting on dead bodies and injuries. They also work to determine the cause of death and establish identification in cases of unidentified bodies. Their tasks also include cooperation with the judiciary and the police to clarify the medical facts related to various cases.

Key words: Medicine; legitimate; Anatomy; corpse; a report.

* المؤلف المراسل

مقدمة:

للأطباء الشرعيون اختصاصات ومهام معينة يقومون بها في إطار ما يسمح به القانون وتكون هذه الاختصاصات عن طريق وسائل وآلات مستخدمة في هذا المجال (أي الطب الشرعي) ومن أهم الأعمال التي يقدمها الأطباء الشرعيون مساعدة القضاء لكشف الجرائم وتوضيح ملابسات القضايا المختلفة التي لا تستطيع السلطات المختصة لوحدها الوصول إلى الحقيقة.

إذن فإختصاصات الطبيب الشرعي هي عبارة عن خبرة طبية شرعية يمنح من خلالها الخبير مساعدته التقنية لتقدير الحالة الجسدية أو العقلية للشخص المعني وتقييم التبعات التي تترتب عليها أثار جنائية أو مدنية دون تجاوز حدود الإجابة عن الأسئلة المطروحة أو الخروج عن ميدان اختصاصه ومن أهم مهام الطبيب إصدار التقارير الطبية الشرعية وهذا ما أدرجته في المبحث الأول والاستعراف الذي تناولته في المبحث الثاني أما في المبحث الثالث فقد تناولت فيه التشريح واستخراج الجثث.

و اعتمدت على المنهج التحليل والوصفي في هاته الدراسة.
ومن أهداف هذا الموضوع هو معرفة كيفية استخدام الأدلة الطبية في القضايا القانونية وذلك من خلال تحليل تقارير الطبيب الشرعي ودورها في صنع القرارات القضائية ، كما أنه الأدلة الطبية تلعب دوراً مهماً في تحقيق العدالة القانونية، وتعزيز النزاهة والمصادقية في العمل القضائي.

بناء على عناصر الموضوع إرتأيت طرح الإشكالية التالية: ما هي الوسائل والطرق التي يستعملها الطبيب الشرعي في أداء مهامه ؟

المبحث الأول:

التقارير الطبية الشرعية

يقوم الطبيب الشرعي بجملة من الوسائل حتى يقوم بأداء مهامه على أكمل وجه وذلك عن طريق التقارير الطبية الشرعية المبينة في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الكشف الطبي الابتدائي

وهو التقرير الموجز في الحالات العرضية أو الإصابات البسيطة ومثل هذه التقارير يقوم بها أول طبيب يوقع الكشف على المصاب بناء على رأي انتداب الشرطة ويجب على الطبيب أن يذكر فيها اسم المصاب وعمره، وأن يصف الإصابات وصفا دقيقا من حيث شكلها ونوعها

وطولها وموقع كل إصابة بالنسبة للإصابات الأخرى إذا تعددت، وأن يذكر في التقرير إن كان قد أجرى توسيع الإصابة أو عمل أي تدخل علاجي استدعته حالة الإصابة، حتى يتسنى للطبيب الشرعي الذي قد يندب من بعده لتوقيع الكشف الطبي أن يتحقق من نوع الإصابة. ولما كان مفتشو الصحة اعتادوا أن تكون تقاريرهم موجزة ومقتضبة أو أن يكون وصف الإصابات غير كامل فلا يذكروا اتجاهها ولا أطوالها بالضبط كما لا يذكروا موضع كل إصابة بالنسبة لباقي الإصابات أو أن تكون مواضع الحقيقة مخالفة لما ذكر بالتقرير إما بسبب عدم العناية في الوصف أو نتيجة تقصير أو إهمال. لذا نرى أنه يجب توجيه النظر إلى زيادة العناية في كتابة التقارير بوصف الإصابات ومواقعها وشكلها وحالتها والمدة التي تحتاجها للعلاج.¹

فالكشف الطبي الابتدائي في الطب الشرعي يشمل العديد من الخطوات التي تهدف إلى تحديد أسباب الوفاة أو تقدير الأضرار الجسدية للشخص. ومن أهم هذه الخطوات:

- التاريخ الطبي: يتم الاستماع إلى التفاصيل المتعلقة بتاريخ المريض، والأعراض التي شعر بها قبل الوفاة أو الإصابة.
- الفحص الجسدي يتضمن فحص الجسم بشكل شامل لتحديد أي علامات أو آثار قد تدل على وجود إصابات أو أمراض.
- التحليل الطبي: يشمل فحص الأدلة الطبية المتاحة مثل الأشعة السينية، والتحليل المخبرية، والتشريح الطبي (إذا لزم الأمر)، لتوضيح الحالة الصحية للشخص.
- جمع الأدلة: يتم جمع الأدلة من مكان الحادث أو موقع الوفاة لتحليلها وتقييمها بشكل دقيق.
- التوثيق: يتم توثيق جميع النتائج والملاحظات في تقرير رسمي يمكن استخدامه كأدلة في التحقيقات القانونية.

هذه الخطوات تشكل جزءاً أساسياً من عملية الكشف الطبي الابتدائي في مجال الطب الشرعي لتحديد الحقائق الطبية ذات الصلة بالقضايا القانونية.

المطلب الثاني: التقرير الطبي الشرعي وشهادة الوفاة

في هذا المطلب سأتناول كل من التقرير الطبي الشرعي وشهادة الوفاة باعتبارهما أهم الأعمال والوثائق التي يحررها الطبيب الشرعي.

1 - التقرير الطبي الشرعي:

وهو الذي نعينه بإشارتنا إلى أنه خلاصة بحث الخبير المنتدب في الدعوى الجنائية وقد يقع إعداد هذا التقرير على مرحلتين فقد ينتهي الطبيب الشرعي الخبير بعد كشفه على المجني

عليه المصاب إلى تحديد موعد آخر بعد مدة محددة لكي يوقع عليه الكشف مرة أخرى ينتهي منها إلى تقريره النهائي".²

فالتقرير الطبي الشرعي يُعرف كشهادة طبية مكتوبة تتناول حادثة قضائية، وتعالج أسبابها وظروفها ونتائجها.

ومثل هذه التقارير يجب أن تكون مطولة وسهلة الأسلوب تبسط في الاصطلاحات الفنية قدر المستطاع وتشمل ما يلي:

الديباجة: هي مصدر الانتداب وتاريخ الكشف واسم الطبيب واسم المصاب أو المتوفى، وأن يذكر ملخصاً عن الحادث من واقع مذكرة النيابة المرسلة إلى الطبيب الشرعي ثم يذكر جميعاً الأسئلة الموجهة للطبيب بنفس الصيغة المرسلة من النيابة للإجابة عليه.

صلب التقرير: وتشمل على وصف الحالة التي وجد بها المصاب أو الجاني وصفاً كاملاً دقيقاً فتذكر حالة التيبس الرمي أو التعفن الرمي³، التي شوهدت وقت تشريح الجثة ووصف الملابس التي كان عليها وصفاً دقيقاً وما إذا كانت هذه القطوع حديثة أو قديمة ثم توصف الإصابات الخارجية والداخلية وصحة الأحشاء.⁴

النتيجة: ويجب أن يذكر فيها سبب الإصابة وتاريخ حدوثها والآلة المستعملة في الحادث ومدى خطورتها ومدة العلاج، وفي حالة التشريح يراعى إبداء الرأي عن علاقة الإصابات بالوفاة وبيان ما إذا كانت الوفاة نتيجة مرضية أو إصابية أي إصابة من مجموع هذه الإصابات قد أحدثت الوفاة أو ساعدت على تعجيلها. وفي حالة الانتحار يجب وصف الحالة بأنها انتحار، وفي حالات المتوفين المجهولين يراعى ذكر علامات الاستعراف بطلب التقرير من طول الجسم وعمر المتوفى وحالته الجسدية ولون الشعر واللحية وحالة الأسنان مع وصف العلامات المميزة بالوجه من وجود أثر التحامات أو وشم أو تشويه خلقي.⁵

فالتقرير الطبي الشرعي هو وثيقة تُعد بواسطة الأطباء الشرعيين وتحتوي على تحليل طبي للأحداث أو الظروف التي تنطوي على جوانب قانونية. يُستخدم هذا التقرير في المحاكم وفي التحقيقات الجنائية لتوضيح الحقائق الطبية والتقديرات الطبية الشرعية. يمكن أن يتضمن التقرير العناصر التالية:

- سرد الحالة: وصف مفصل للحالة أو الحدث الذي يتعلق بالتحقيق الشرعي، بما في ذلك التاريخ الطبي للمريض والظروف المحيطة بالحدث.

- الفحوصات والتحليل: نتائج الفحوصات الطبية المختلفة مثل الأشعة السينية والتحليل المخبرية التي تم إجراؤها لتقدير حالة المريض.
- التحليل الطبي: تحليل شامل للنتائج الطبية وتقديرها بناءً على المعلومات المتاحة والمعرفة الطبية والخبرة.
- التوصيات الطبية: التوصيات التي يقدمها الطبيب الشرعي بناءً على تقديره الطبي للحالة.
- الاستنتاجات الشرعية: توضيح النتائج الشرعية التي يمكن استنتاجها من التحليل الطبي، مثل سبب الوفاة أو تحديد مدى الإصابة.
- يتم إعداد التقرير الطبي الشرعي باستخدام معايير وأساليب معينة تتبعها المؤسسات الطبية المختصة في مجال الطب الشرعي، وتختلف هذه المعايير بحسب البلدان والنظم القانونية.
- 2 - شهادة الوفاة:** هي الشهادة التي يحررها الطبيب ويثبت فيها سبب الوفاة وعليه أن يمتنع عن إعطاء هذه الشهادات في حالة الوفاة الجنايئة المشتبه فيها ويجب أن يفحص الجثة بنفسه قبل إعطاء شهادة الوفاة لأقارب المتوفى وعليه أن يذكر سبب الوفاة عرضياً، مرضياً، جنائياً (ثم يوقع في نهاية الشهادة ويبلغ النيابة عن سبب الوفاة⁶).
- إذن فشهادة الوفاة التي يحررها الطبيب الشرعي هي وثيقة رسمية تُصدر لتوثيق سبب وفاة الفرد. تكون هذه الشهادة ضرورية في العديد من الحالات، مثل الوفاة المفاجئة أو المشبوهة، أو عند الحاجة إلى توثيق سبب الوفاة لغايات التأمين أو التحقيقات القانونية.
- يشمل نموذج شهادة الوفاة المحررة من قبل الطبيب الشرعي عادةً المعلومات التالية:
- معلومات عن المتوفى: اسمه الكامل وتاريخ ميلاده ومكان الوفاة.
- تاريخ وزمان الوفاة.
- مكان الوفاة: مكان وقوع الوفاة بالتفصيل.
- سبب الوفاة: شرح مفصل لسبب الوفاة بالاستناد إلى التحليل الطبي والتقدير الشرعي للطبيب الشرعي.
- بيانات الطبيب الشرعي اسم الطبيب الشرعي وتوقيعه وتاريخ إصدار الشهادة.
- تكون شهادة الوفاة التي يحررها الطبيب الشرعي أساسية لتوثيق الوفاة وتحديد سببها بطريقة دقيقة وموثوقة، وتلعب دوراً هاماً في العديد من الجوانب القانونية والإدارية المتعلقة بالوفاة.

المبحث الثاني:

الاستعراف

عند الإعلان عن وقوع جريمة يتعين على المحقق أن يلم بجميع ظروف الواقعة إضافة إلى جمع كل الآثار المادية التي تخلفت في مسرح الجريمة من عملية تنفيذها والتي تساعد فيما بعد في الكشف عن الحقيقة.

ويلجأ المحقق بالطبيب الشرعي لإبداء رأيه فيها وذلك عن طريق معلوماته التقنية إذ يمكن بسهولة إثبات الشخصية من العلامات المميزة مثل الشعر البصبات الدم، وإجراء التحاليل المخبرية من أجل التعرف على الجاني أو إسناد الجريمة إلى المتهم وفي معظم الأحيان يصعب على المحقق معرفة هوية المجني عليه خاصة عند إيجاد جثة بها تشوهات متسعة وفي كل هذا يلجأ المحقق إلى الطبيب الشرعي، وهذا ما يعرف بمصطلح الاستعراف فما المقصود به؟.

المطلب الأول: تعريف الاستعراف وأنواعه

يعتبر الاستعراف من أهم المهام التي يقوم بها الطبيب الشرعي وهذا ما سأوضحه في ما يلي:

يلي:

الفرع الأول: تعريف الاستعراف

الاستعراف هو مجموعة العلامات المميزة لشخص معين عن سواء مدى الحياة، وهو يقوم على مجموعة العلامات والأوصاف البنيوية والخلقية التي يتميز بها كل إنسان للتعرف على شخصه⁷، أما الجزء الذي يخص الطب الشرعي فهو الاستعراف على المجهولين إذا ما حاولوا تغيير شخصياتهم. ومن صميم عمل الطبيب الشرعي هو التعرف على الموق المجهولين. والقضايا التي تعرض على الأطباء الشرعيين من هذا النوع أربعة أنواع:

النوع الأول: هو الجثث الطازجة المحتفظة بكل المظاهر المميزة لها.

النوع الثاني: الجثث المتعفنة وهي التي ضاعت بعض مميزاتا بالتعفن.

النوع الثالث توهو أشلاء الجثث.

- النوع الرابع: وهو إستعراف الطبيب الشرعي على عظام أو مجموعات عظمية لجثث موق مجهولين، والاستعراف على الأحياء في الوقت الحاضر له أهمية شخصية وعامة بحيث يتم الخلط أحيانا بين أطفال حديثي العهد بالولادة وبالنسبة للأشخاص المطلوب القبض عليهم في الأحوال الجنائية كما أن للإستعراف أهمية بالنسبة لجثث المجهولين حيث يمكن تسجيل وفاتهم مما يسهل إيقاف السير في الدعوى لإقطاع الخصومة بالوفاة.

الفرع الثاني: أنواع الاستعراف

يجدر الذكر أن للاستعراف أنواع وهي:

الاستعراف الجنائي: وهو من طلب اختصاص الشرطة ومكتب التحقيق ويستند بواسطة أخذ القياسات والصور ودراسة بعض العلامات المميزة كبصمات الأصابع مثلا ، فالاستعراف الجنائي يعمل على تحليل الأدلة الطبية وتقديم الشهادات الطبية اللازمة لمساعدة السلطات القانونية في فهم وتقدير الظروف الطبية المحيطة بالجرائم والحوادث الجنائية.

الاستعراف المدني: وفيه يقوم الشهود بالتعرف على الشخص ضحية كان أم مشبوها أمام المحكمة، فالاستعراف المدني هو فرع من فروع الطب الشرعي يرتبط بتقدير الأمور الطبية في القضايا المدنية وغير الجنائية، يشمل ذلك تقدير الإصابات البدنية، وتحديد القدرة العملية، وتقديم الشهادات والتقارير الطبية لدعم القضايا في المحاكم المدنية.

الاستعراف الشخصي: وذلك اعتمادا على تعرف الأصدقاء أو بعض الأقارب على شخص من الأحياء أو جثته.

الاستعراف القضائي: وهو ما يهمننا بوجه التحديد إذ يساعد في التعرف على جثة مجهولة ومعرفة صاحبها عن طريق سرد الصفات المميزة الموجودة بها.

فالاستعراف القضائي هو عملية استخدام الأدلة الطبية والعلمية في تحليل الحالات القانونية والتقديرات الطبية ذات الصلة بالقضايا القانونية. يشمل ذلك تحليل الأدلة الطبية مثل التقارير الطبية والتحليل المخبرية والتقديرات الطبية الشرعية لتقديم الشهادات الطبية أو الاستنتاجات الطبية المهمة في المحاكم والتحقيقات القانونية.

المطلب الثاني: عناصر الاستعراف

عناصر الاستعراف تتمثل في ما يلي: البقع الحيوية الشعر، الوشم ورميم العظام والرفات بصمات الأصابع وجرات الأقدام

الفرع الأول: البقع الحيوية والشعر

أولا - البقع الحيوية:

وتتمثل البقع الحيوية في بقع الدم وبقع المنى وافرزات أخرى.

1 بقع الدم:

هي كل تغيير في اللون أوكل مادة غريبة أو قذارة ظاهرة كانت أو مخفية تعلق على سطح جسم أو ملابس أو غير ذلك وتحدث من شرب جسم صلب أو لين أو سائل.

أ- البحث عن البقع الدموية: يجب أن يكون البحث في مكان الجريمة بمعرفة رجال البوليس ويستحب أن يكون ذلك بمساعدة الطبيب الشرعي ودون لمس أي شيء ما لم تأخذ صورة فوتوغرافية أو رسم تخطيطي التي تهم من كل الأمكنة الظاهرة والمختفية ويمكن الاعتماد على ضوء صناعي قوي خاصة إذا كان المكان غير كافٍ الإضاءة وجب تسجيل كل الملاحظات والمعلومات الخاصة بوصف البقع الدموية

ب - نقل البقع الدموية للمعامل: عندما تكون البقع الدموية على أشياء يستحيل نقلها مثل أرضية خشبية أو أبواب حجرات حيث يجب نزع الأجزاء الملوثة والمحافظة عليها لنقلها إلى المعمل الكيماوي وذلك مع مراعاة الشروط التالية: يجب أن ترفع مجموعة البقع كل على حدة.

- يجب أن تلف لفا جيدا.
- يجب أن تحتم بالشمع الأحمر.
- أن ترفق بالبيانات الخاصة بالقضية «اسم المتهم واسم المجني عليه ورقم القضية».
- * هذا ويجب أن لا تضاف أي مواد كيماوية بقصد حفظ العينات ويكفي تحفيها بالهواء إذا كانت مبللة⁸.

ج- فحص البقع الدموية:

وهذا ما سنتطرق إليه في النقاط التالية:

- تحديد طبيعة البقع الدموية: ونقصد بذلك فيما إذا كانت هذه البقعة مصدرها دماء بشرية أو حيوان لأنه أحيانا يتظاهر المشتبه فيه أن الدم العالق بملابسه أو في يده هو الذبيحة حيوان أليف ولكن المعلومات التي يدلي بها الطبيب الشرعي تؤكد صحة ذلك من عدمه.
- تحديد صاحب البقع الدموية: فإذا كانت هذه الدماء دماء أدمية فهل تمت هذه الدماء لشخص دون الآخر؟ والواقع أنه لا يمكن الفصل بأن بقعة الدم لزيد أو العمر، إلا أنه يمكن القول بأن بقعة الدم ليست له إذا اختلفت فصيلة دمه عن فصيلة دم البقعة المعثورة عليها ويزيد احتمال تطابق البقع الدموية في مكان الحادث مع دم الشخص المشتبه فيه وجود جرائم معينة في تلك البقع مثل «الزهري» أو وجود حالة مرضية كالسكر. وتعبير آخر أن بحث فواصل الدم يصل إلى نتيجة سلبية قاطعة وإيجابية محتملة بمعنى أنه يمكن نفي نسبة البقعة الدموية لشخص معين على وجه القطع ولكن يمكن نسبتها إليه على سبيل الاحتمال⁹.
- تحديد مصدر الدم: وإذا ثبت أن الدم لشخص بالذات فما مصدره من أجزاء جسمه؟

في وسع الطبيب الشرعي تحديد مصدر اقدم من أنه نرف من الأوعية الدموية. ومن الفتحات الطبيعية في تحديد طبيعة الجرم ويكون هذا عن طريق الفحص الظاهري للبقع مثل الشكل والرائحة المميزة والفحص المجهرى الخلوى والذي يسمح بالتمييز بين دم الحيض ودم الاغتصاب، ودم الإجماض ودم الرعاف، وكذلك يهدف تمييز بين نرف الجرح الحوى أي الذي يكون مصدره جسم الإنسان الذي هو على قيد الحياة، وانسكاب الدم من الجنة. وعلى الطبيب الشرعي أن يثبت ويبين وجود تطابق بين دم المجنى عليه والدم الذي لوث ملابس المتهم أو أطافره أو أن دم المتهم لوث ملابس المجنى عليه يكون هو الدليل الشافى والكافى لإسناد التهمة إلى المتهم.

- تحديد عمر البقع الدموية: يعتمد في تحديد عمر البقع الدموى على لونها وقابليتها لذوبانها، فبالنسبة للون البقع الدموية يتوقف على عوامل عديدة منها: عمر البقعة: فعندما تتساقط البقع الدموية على أجسام بيضاء أو شفافة فإنها تكون حمراء إذا كانت حديثة ثم تتغير إلى بني داكن مع القدم. مصدر البقعة: فإذا كان مصدر البقعة شريانيا كان لونها أحمر قرميزى أما إذا كان وريديا فيكون لونها أحمر داكن.

- كمية الدم: فالآثار الضئيلة تظهر بلون يميل إلى الاصفرار عند وقوعها على أقمشة بيضاء وكلما كانت كمية الدم أكثر كلما كان لونها أقرب إلى الاحمرار وإذا كان الدم غزيرا فإنه يبدو أحمر داكنا. طبيعة ولون الأجسام الملوثة: فالبقعة الدموية يختلف لونها باختلاف الجسم الذي تسقط عليه كالقماش الجدران الأسلحة.

أما بالنسبة لقابلية البقعة الدموية للذوبان وهذا يتوقف على العوامل الآتية:

- عمر البقعة الدموية: فكلما كانت البقعة الدموية حديثة كلما كانت قابليتها للذوبان أكثر ظهورا.
- معالجة البقعة بأن تعرض أثناء إذابتها للحرارة أو بإضافة مواد كيمياوية أخرى لها من طبيعتها تحولها إلى مواد أخرى غير قابلة للذوبان.

طبيعة المواد الملوثة: وهذه تؤثر في قابلية البقعة الدموية للذوبان فمثلا إذا كانت البقع على جلد أو خشب كانت غير قابلة للذوبان لأن مثل هذه الأشياء تحتوي على مادة التيتانين التي تتفاعل مع الهيموجلوبين مكونة مواد غير قابلة للذوبان¹⁰.

والمحاليل التي تستخدم لاستخلاص التلوثات الدموية هي حسب ترتيب أهميتها:

1- محلول الملح الفيزيولوجي.

2- محلول فيبرت vibert.

3- محلول 10% كلورال هيدرات CHLORAL HYDRATE.

4- محلول مشبع من البور أكس.

5- محلول مخفف النوشادر.

6- محلول 2 % حامض الكلورودريك الذي يستعمل على الجلد.

7- محلول 5% الكلورودريك الذي يستعمل في التلوثات المعرضة للحرارة كما أن تجربة

التدوين تسمح للطبيب الشرعي بتقدير عمر البقعة الدموية ولذلك أهمية كبيرة في تحديد زمان وقوع الجريمة¹¹.

2- البقعة المنوية:

وهي العنصر الثاني من البقع الحيوية والتي لطلما يستخدمها الطبيب الشرعي في كشف غموض الجرائم وخاصة جرمي اللواط والاعتصاب وعادة ما يلمحها الطبيب على ملابس أو جسم المجني عليه أو الجاني، حيث يستخدم هذا الأخير جملة من الاختبارات للتعرف على صاحب البقع المنوية. إن من المعارف الطبية أن سوائل البدن وإفرازاته (اللعب العسرة المعدية المنوية) تحتوي على مولدات التراص¹² المميزة لفصيلة الدم (A-B-O) بمعنى أن الشخص الذي هو من فصيلة (A) لابد أن تحتوي على مولدات التراص وهو ما يسمح بالتعرف على فصيلة دمه انطلاقاً من فحص بقعة المنوية إضافة إلى بقعة المنوية فقد يعتمد في أغلب الحالات للكشف على الجاني إلى فحص بقع اللعب¹³.

وكخلاصة لهذا القول يمكننا أن نقول أن البقع الحيوية تعتبر من بين العناصر التي لا يستغنى عنها الطبيب وذلك من أجل بيان الحقيقة وفك ملابسات القضايا وخاصة في جرائم الاعتصاب والقتل وذلك من خلال مقارنة بقعة الدم والمنوية للضحية والمتهم إذن فنوع البقعة يتحدد معه نوع الجريمة المرتكبة.

- ثانياً الشعر:

يمكن أن يكون لفحص الشعر بعض الأهمية في الاستعراف فكثيراً ما كان فحص بضع شعرات الدليل الوحيد للبراءة أو الاتهام. ويرجع الفضل الكبير في التطور العلمي لفحص الشعر إلى الأستاذ جليسيتر وكتابه في فحص شعر الفصائل الحيوانية¹⁴ وقد أجرى هذا البحث في مصر¹⁵.

ولفحص الشعر أهمية من الوجهة الطبية الشرعية، حيث يلعب دوراً هاماً في الاستعراف وهذا ما يتجلى في تقدير من الجثة المجهولة من جهة اللون والشيب وبخس التنويه

في هذا المقام بأنه كثيرا ما يلجأ المجرمون إلى صبغ شعرهم بغية التنكر وإخفاء شكلهم فالتغيير في لون الشعر المصبوغ أو المحو لونه يمكن إدراكه بسهولة بالمشاهدة الدقيقة لأجزاء فروة الرأس المختلفة أو إلى جذور الشعر وكذا بالفحص الكيماوي أو يضع الشخص تحت الملاحظة لمدة بضعة أيام في ظروف لا تمكنه من وضع الصبغة مرة أخرى¹⁶.

والصبغات التي تستعمل هي الحنة، البيرو الجلول وأملاح الفضة وصبغات الانيلين وكلورات المعادن الثقيلة والفينيل ديامين¹⁷. ويجب ألا يغرب عن بالنا أن الاعتماد على فحص الشعر لتقدير السن يجب أن يؤخذ مع المظاهر الأخرى فالشيب الذي تعتمد على درجته لإجراء هذا التقدير لا يخضع لقاعدة فكثيرا ما يشيب شعر شخص صغير السن وهذا ما يحدث نتيجة مصاعب قبلها الشاب في حياته. وعلى العموم يبدأ خط الشيب في الرأس حوالي الأربعين ويشيب الشارب في الخمسين والعانة والذقن في الستين إلى السبعين وقد يمكن الاستدلال على جنسية الجثة من شكل شعرها فالقصير المجدد الموجود على هيكل عظمي قد يكون دليلا على أن صاحبه من الجنس الأسود كما أن لفحص الشعر أهمية بالغة في حالات التسمم بالزرنيخ¹⁸ وهذا الأخير له ميل إلى البقاء في الأنسجة التي منها الشعر وتجدر الإشارة أن يكون الخبر حافظا لعدة أنواع من الشعر المقارنة بالشعر التي تحت يده وما يطلب عادة من الخبر هو هل الشعر المضبوط شعر إنسان؟¹⁹. كما أن معاينة الشعر تحدد لنا طبيعة الجرح عما إذا كان قطعيا أو رضيا فلاالة القاطعة ترينا حدا كالسياف بالشعرة وليس قطعيا متشرشفة كما في حالة الجروح الرضية كما أن فحص الشعر يحدد لنا قرب أو بعد المسافة للعيار الناري المطلق على الضحية فاحتراق الشعرة دليل على قرب الإصابة.

وعندما يراد فحص الشعر من الوجهة الطبية الشرعية يجب على الفاحص أن يورد نتيجة فحصه على الوجه الآتي:

- يذكر لون الشعر وذلك بفحصه بالعين المجردة وكذا ميكروسكوبيا وبالمقارنة مع العينات المحفوظة لألوان الشعر.
- يقاس طول الشعرة وقطرها بالضبط.
- يوصف نوع الشعرة.
- تفحص نهاية الشعرة.
- تفحص بصيلة الشعرة عن الأمراض أو الانتزاع بقوة.
- توضيح حالات الطبقات الثلاث المكونة للشعر.

ويستلزم من الإجابة على الأشياء إجراء فحص قطع الشعر بهيئة مستعرضة وكذا في الاتجاه الطول وقد ذكرها hadden في كتابه شعوب الإنسان « أن الشعر ينقسم في شكله إلى خمسة أنواع هي: الشعر المتهدل أو المستقيم ب- الشعر الناعم ج الشعر المتوج د الشعر المتجعد هـ - الشعر الصوفي ²⁰ .

يتجلى مما سلف ذكره أن لفحص الشعر أهمية في تحديد طبيعته وبيان نوعه هل هو شعر المجنى عليه أم الجاني ؟ خاصة في جرائم الشرف.

الفرع الثاني: الوشم ورميم العظام والرفات

أولا -الوشم: كثيرا ما يكون الوشم من أهم العلامات المميزة لشخصية الفرد خصوصا لجثث المجهولين إذ هو الطريقة والوسيلة الهامة للتعرف على هوية المجنى عليه أو صاحب الجثة. وقد يكون لوجود علامات وشم معروف أو عدم وجودها قيمة عظمى في أحوال الإستعراف فإذا كان شك في الشخصية فالأجدر أن توضع كل علامات الوشم المشاهدة في الشخص بالرسم لا أن تذكر بالوصف وهي من ضمن العلامات الخاصة للاستعراف ²¹ . والوشم عبارة عن كل رسم أو كتابة على سطح نتيجة إدخال مادة ملونة خاصة بالة حادة أو مدببة ويبقى الوشم عادة مدى الحياة ولا يزول عقب الوفاة إلا بتحلل الجثة ²² . وأكثر المواد ثباتا واستدامة المسحوقات غير القابلة للذوبان مثل الفحم في أشكاله المتنوعة والنييلة والزنجفر وتستعمل الآن كثير من الأصباغ الانالينية الحديثة فيظهر للوشم شكل جميل بيد أنها لا تدوم كالوشم المصنوع بالطرق القديمة. غير أنه توجد أنواع عديدة للوشم وهذا حسب الباعث لإجراء الوشم فهناك الوشم للزينة الوشم كعلامة مميزة، الوشم العلاجي الوشم المغيب ²³ .

ثانيا - رميم العظام والرفات: تشكل البقايا العظمية وسيلة هامة للاستعراف، فقد تمثل هذه الأخيرة البرهان الوحيد على هلاك الأشخاص المفقودين مما يحتم اللجوء إلى الطبيب الشرعي للتحقق من هوية صاحبها المفترض وفي حالة العثور على قطعة عظمية واحدة أو عدة أجزاء منفصلة وغير متجانسة مما يتبعه عدة تساؤلات حول ما إذا كانت هذه الرفات أدمية أو هي لشخص واحد أو أكثر وكم مضى عليها من الزمن.

إذن فدراسة وتحليل الرفات العظمية والرميم تهدف إلى كشف الغموض لدى كل من الطبيب الشرعي ورجل القانون خاصة فينبغي على الطبيب الشرعي الحذر في إبداء رأيه بشأن طبيعة الوفاة خاصة عندما تكون البقايا العظمية لا تحتوي على النهاية المفصلية. أما بخصوص تحديد عدد أشخاص أصحاب الرفات فإنه في هذه الحالة يعتمد على إجراء مقارنة على الأجزاء

العظمية المفحوصة فيما بينها كما أنه يجب تعيين الجنس وهذا عن طريق الفوارق التشريحية بالعظام بين كل من الذكر والأنثى. كما يستوجب تحديد عمر صاحب الرمي، ويتم ذلك من خلال إسناد التداريز الجذرية في عظام الجمجمة لدى الكهول، حيث تأخذ التداريز القحفية في الانغلاق والالتحام من سن الخامسة والعشرون العمر في حين أن التداريز الجذرية الصدغية لا تستند إلا في سن متأخر كما أن لتحديد الوقت الذي مضى عن الوفاة صعوبة كبيرة باستثناء القط العظمية حديثة العهد والتي تبقى فيها بعض البقايا النسيجية مثل الغضاريف²⁴ وطبقا لما تم بيانه بخصوص العظام والرفات نقول بأنه للطبيب الشرعي دور بالغ الأهمية في هذا المجال فهو يمكن القاضي من تحديد معالم الجريمة من خلال التعرف على هوية الجاني من جهة ووقت ارتكاب الجريمة من جهة أخرى.

الفرع الثالث:

بصمات الأصابع وجرات الأقدام

1- بصمات الأصابع: هي أهم الوسائل وأمن الأسس التي بني عليها تحقيق الشخصية لأن احتمال تطابق بصمات أصابع أي شخص مع آخر من سكان المعمورة احتمال بعيد قدره واحد في ستة آلاف وأربعمائة مليون (6400,000,000) ونظرا لميزة عدم تحولها وبقائها على حالتها وهي لا تقبل الطعن ولا النقض وتبدو بصمات الأصابع والأيدي وباطن القدم على شكل نتوءات رفيعة بارزة يتخللها فراغ وتحمل أشكال وتعاريف متعددة، وهي تتكون في الأجنة في الشهر السادس من الحمل ولا يحدث عليها أي تغيير بعد الولادة وتبقى مدى الحياة حتى بعد المات إلى أن تتحلل الجثة. وهناك طريقتان لتسجيل بصمات الأصابع وهما طريقة البصمات العادية ويظهر فيها فقط وسط الأظفار والبصمة الكاملة وفيها تظهر البصمة كاملة من جانب الأصبع عبر الأظفار إلى الجانب الآخر ولإظهار البصمات المتروكة في أمكنة الحوادث يتطلب الأمر رشها بمسحوق يبرزها حتى يمكن تصويرها ورفعها، وهذه المساحيق تختلف بطبيعة الجسم الذي عليه البصمة وأكثر المساحيق استخداما هو بودرة الالومنيوم والاسداج الرصاص الأبيض²⁵. وقد تكون بصمات أصابع الجاني أصبع أو أكثر من أصابع اليد أو لجزء من كف يده أو بصمة الأصابع قدمه إذا كان حافي القدمين ولذلك يجب على المحقق ألا يلمس أي مكان في محل الحادث حتى يصل خبير البصمات فيبحث عنها²⁶. ويعمد المجرمون إلى إتلاف بشرة أصابعهم لتشويه بصماتهم بقصد عدم إمكان التعرف على سوابقهم؛ الأمر الذي يدعو إلى عدم

الاعتقاد بوجود سوابق لهم ويتبين من إعادة فحص بصماتهم بعناية ودقة وجود سوابق عديدة لهم.²⁷

2 - جرات الأقدام: من الأدلة البوليسية ما قد يتركه المجرمون في مجال الحوادث من آثار أقدمهم وهي ما تعرف ببصمات أو جرات الأقدام وبهذا يمكن التعرف على المجرم صاحب الأثر وأن دراسة هذا النوع يستدعي مرانا كبيرا من حيث رفع الآثار والتحفظ عليها وتتبع الآثار سواء الأدمية أو الحيوانية ثم يقوم بإجراء أي ملاحظة إذا ما اتجهت الشبهة إلى شخص معين وتختلف بصمات الأقدام إذا ما كانت منتعلة أو حافية ويمكن بفحص آثار الأقدام تحديد خط. المجرم وما إذا كان يسير أو يعدو وعدد الجناة في المسرح وما إذا كان أحدهم مصاب في قدمه أو يحمل شيئا ثقيلا وما إذا كان ممتليء الجسم كبير السن أو مخمورا²⁸

ومن هنا نقول أن الاستعراف من أهم أعمال الطب الشرعي الذي تعددت وسائله وتقدم بتقدم هذا العلم حتى أصبحت قواعد ثابتة ميسورة التطبيق لإثبات شخصية المتهمين أو معتادي الإجرام وللتعرف على جثث المجهولين.²⁹

ومن أهم وسائل الاستعراف:

- التصوير الفوتوغرافي.
- الفحوص التسممية.
- الفحص الجرثومي في حالة الفعل المخل والاعتصاب.
- الفحوص البيولوجية.
- أخذ عينات من الجثة أو بعض أعضائها.
- فحص الأطراف كالشعر والأظافر
- أخذ عينات من الأحياء لتحديد نسبة الكحول من الدم بالنسبة لجرائم السكر
- دراسة التدفق الحليبي بالبحث عن الخلايا المميزة.
- الفحص بأشعة أكس للكشف عن الكسور أو لتقدير عمر الضحية.
- أخذ المقاسات البدنية بالمجرمين إلى جانب التمييز الوصفي والذي يقوم على أساس الوصف الدقيق والمفصل للصفات العامة التي تميز الشخص عن غيره
- وما يهم رجال التحقيق ونحن في هذا الصدد هو التعرف على المجرمين وذلك عن طريق ارتكابهم الجرائم ومن متخافتهم في أمكنة الحوادث التي كثيرا ما يحاولون إخفاء معالمها للفرار من وجه العدالة بيد أنه لتقدم الخبرة الطبية الشرعية أصبح من السيل معرفة الجريمة وذلك مما تتركه

من آثار متعلقة بمسرح الجريمة كالقبع الحيوية أو الشعر أو الألياف إضافة إلى الوشم ورحيم العظام والرفات، والبصمات.

فالاستعراف في الطب الشرعي إذن هو عملية تقدير العمر أو الحالة الصحية للأشخاص باستخدام العلامات الجسدية والتغيرات التي تحدث في الجسم مع مرور الزمن. يشمل ذلك تحليل العظام، ودراسة الأسنان، ومراقبة التغيرات الجسدية الأخرى، فالاستعراف يستخدم في تحديد سن الوفاة، وتقدير العمر عند الوفاة، والتعرف على الهوية في بعض الحالات، بالاعتماد على الخبرة والمعرفة الطبية للفرد المنفذ لها، وقد يساهم في فهم الظروف القانونية المحيطة بالحالة مثل الجرائم والحوادث.

المبحث الثالث:

التشريح واستخراج الجثث

في هذا المبحث سأسلط الضوء على أبرز الأعمال التي يقوم بها الطبيب الشرعي لاسيما في الجانب الجزائي والمرتبطة بدرجة كبيرة مع جهاز القضاء وكل الأجهزة الأمنية ، والمتعلق بمهمتي التشريح واستخراج الجثث

المطلب الأول: التشريح

في هذا المطلب سأعرف التشريح وأبين الحالات التي يجب والتي لا تجب فيها عملية التشريح وكذا كيفية التشريح.

الفرع الأول: تعريف التشريح

يعتبر التشريح من أهم أعمال الطب الشرعي، والتي بفضلها تتوقف الإدانة أو البراءة للمتهمين وهذا ما يكون بعد إجراء المرحلة الأولى وهي الاستعراف ويتضح من هذا القول أن الاستعراف لا يكفي وحده لفك الغموض والتعقيدات إلا إذا أتبع بعملية التشريح ولا تتم عملية التشريح إلا بناء على انتداب شفوي أو تحريري (كتابي)³⁰. أي لا تكون إلا بأمر من الضبطية القضائية، وعند مخالفة هذا المبدأ فإن الطبيب الشرعي يكون عرضة لتوقيع عقوبات تأديبية³¹. وفي أغلب الأحيان ما تطلب النيابة في الحوادث العارضة وحوادث الانتحار، الاكتفاء بالكشف الظاهري على الجثث لإثبات ما بها من الإصابات وبيان سبب الوفاة ولما كان الواجب أصلا هو إجراء التشريح في جميع الحالات وعمل المعاينات عند الاقتضاء لذلك يجب التقيد بالكشف الظاهري. ويكون الكشف الظاهري بفحص الملابس ثم فحص ظاهر الجثة.

بالنسبة لفحص الملابس يستلزم الطبيب الشرعي البدء بفحصها في بداية الكشف الظاهري على الجثة وكثيرا ما يمنح ذلك الفحص فكرة عن اشياء تهم الطبيب الشرعي وهذا ما يكون في حالات الوفيات التي يكون بالجثث علامات واضحة للإصابات خالنترة السريعة السطحية للملابس لا تكفي للوصول إلى الحقيقة لذلك يستوجب تفحص أسطح الملابس الداخلية والخارجية بدقة وعناية مركزة وفي حالة العثور على أي علامة هامة، فمن الأفضل أن يلتقط لها صورة فوتوغرافية ملونة لتبقى كدليل هام يستند عليه.

أما فيما يخص فحص ظاهر الجثة فهو يعتبر من أهم الأمور الجديرة بالعناية في الكشف الظاهري، وذلك من خلال الوصف الدقيق للإصابات من حيث الموقع من الجسم وشكلها إذا كان لها شكل ووصف حوافي الإصابة وقاع الجرح ومساره إن كان نافذا أو غير نافذ ولا يستهان بجروح بسيطة قد يكون لها أثرها في تقييم الحادث ذلك فيما يختص بالإصابات³² أما فيما يخص بالعلامات الظاهرة للتغيرات الرمية³³ فإن لها أهمية عظيمة ومن الأحسن التطرق إلى حالة الجو، وذلك ليستفيد الطبيب الشرعي في إبداء رأيه عن زمن الوفاة على وجه التقريب ولا يفوتنا التنويه عن الاهتمام بالبنيان الجسماني للجثة (النحالة البدانة، الاعتدال، القصر أو طول القامة). ومن الأشياء الجديرة بالذكر الإشارة إلى حالة العينين وتقدير عمر المتوفي³⁴. و الفحص الظاهري لجثث مجهولة الهوية يستدعي الإلمام بأمور كثيرة تفيد في الاستعراف على هوية المتوفي.

فالتشريح في الطب الشرعي يشير إلى عملية فحص الجثة بشكل دقيق ومنهجي لتحديد أي إصابات أو آثار جسدية، وتوثيق العوامل التي قد تكون مرتبطة بالوفاة. يتضمن التشريح تحليل الهيكل الجسدي، والأعضاء الداخلية، والأنسجة لتقدير الأضرار وتحديد سبب الوفاة. يُجرى التشريح في حالات الوفاة المشبوهة أو الجريمة أو في حالات الوفاة التي تحتاج إلى تحديد سببها بدقة، ويمكن أن يساعد في توجيه التحقيقات وفهم الظروف الطبية والقانونية المحيطة بالوفاة.

الفرع الثاني: الحالات التي لا يجب والتي يجب فيها تشريح الجثة

قبل الحديث عن كيفية التشريح وجب التطرق إلى الحالات التي لا يجب التشريح فيها ثم إلى الحالات التي يجب إجراء التشريح فيها
أولا - الحالات التي لا يجب فيها تشريح الجثة وتمثل فيما يلي:

- حالات الأشخاص الذين يدخلون المستشفيات خصوصية كانت أو عمومية أو ينقلون إليها لعلاجها أو لإجراء جراحة لهم فيتوفون بالمستشفى.
- حالات السقوط من علو ونحوها من حوادث القضاء والقدر.
- حالات تصدع المنازل وتهدمها وسقوطها على المتوفى.
- حالات لدغ العقارب والثعابين وغيرها من الحيوان³⁵.
- حالة سقوط طائرة بركابها واحتراقها وقد أتت النيران عليهم وتوفوا متأثرين بإصابتهم.
- إذا نزل شخص للاستحمام في البحر أو النهر، وكانت الظروف والملابسات تؤكد أنه نزل للاستحمام فغلبه تيار المياه أو أمواج البحر وغرق قضاء وقدرًا. حالة الأشخاص المرضى بمرض خطير أو مزمن وظلوا يعالجون طويلاً أو تقدم بهم العمر وكان سبب الموت هو المرض أو الشيخوخة³⁶.

ملاحظة: إذا كانت هناك شبهة جنائية جدية في الوفاة أو اشتبه في وفاة المريض بالمستشفى نتيجة إهماله في العلاج أو خطأ في عملية جراحية أجريت له أو لأي سبب آخر... فعندئذ تشرح الجثة³⁷.

ثانيا - الحالات التي يجب فيها تشريح الجثة:

- حالات المتوفين في حادث جنائي سواء كانت الجريمة عمدية أو غير عمدية إلا إذا أمكن في هذه الحالة الأخيرة القطع بسبب الوفاة من مجرد الكشف الظاهري.
- الحالات التي يعثر فيها على جثث طافية في الماء سواء كانت مجهولة الشخصية أو معروفة إلا إذا دل التحقيق على عدم وجود شبهة جنائية في الوفاة وأيد الكشف الظاهري ذلك.

- حالات المتوفين حرقاً إلا إذا ثبت من التحقيق أن الحادث كان انتحاراً أو قضاء وقدرًا ولم يدل الكشف على الجثة ظاهرياً على وجود شبهة جنائية في الوفاة.
- جميع الحالات التي يظهر فيها من التحقيق أو من الكشف على الجثة ظاهرياً وجود شبهة جنائية في الوفاة وكذلك كل حالة ترى النيابة العامة من ظروفها ضرورة تشريح الجثة لمعرفة سبب الوفاة أو لبيان أمر آخر حتى ولو قرر الطبيب الكشف عدم لزوم التشريح³⁸.

الفرع الثالث: كيفية التشريح

وفي ما يلي الطريقة أو الكيفية للتشريح:

يقف المشرح على يمين الجثة ثم يشق الجلد بداية من الذقن إلى العانة ويسلخ الجلد كي تظهر الحنجرة وعضلات العنق وأجزاءه الأخرى حتى يتبين القص والأضلاع وغضاريفها الأمامية، ثم يفحصها بقصد العثور على كسور أو كدمات أو إصابات أخرى ثم يعمق الشق حتى يفتح التجويف البريتوني ليصفه من السوائل التي عثر عليها كالدم أو المصل... الخ مع تقدير كميتها ثم تذكر تمزقات الأحشاء وجروحها. ولفتح الصدر يخلع كل من المفصلين القصيين الترقويين وتقطع الغضاريف الصدرية قرب اتصالها بالأضلاع ويستعمل في ذلك المنشار إذا كانت متعظمة من تقدم السن وبعد نزع القص يفحص الكشف وجهه الخلفي ثم يفحص الوضع التناسلي للقلب والرئتين ويصف أي انسكاب يعثر عليه في تجويف البلورا ثم يفتح التامور بشقه شقا رأسيا للبحث عن انسكابات أو إصابات أو مرض ويفحص سطح القلب وهو في مكانه ³⁹.

كما يستحسن فتح الجمجمة وفحص الجمجمة وفحص المخ قبل حصول تغيير في استلاء الأوعية الدموية إذا قطعت الأحشاء الصدرية والبطنية قبل ذلك ولفتح الجمجمة نشق فروة الرأس من الأذن للأذن حول القمة ويسلخ الجزء الأمامي ويقرب للأمام حتى حاجبي العينين وكذلك الجزء الخلفي ويقرب لغاية الحدبة المؤخرية الظاهرة وبعد ذلك يقطع السمحاق بالمشط حول خط المنشار الذي يلزم أن يحيط بالرأس مارا فوق الحاجبين، وبعد نزع قبوة الجمجمة يصير فحصها من الخارج والداخل ومعرفة سمكها وما إذا كان بها إصابة أو مرض أو التهاب بنسجها ثم يفحص الطبيب بعدئذ سطح الام الجافية لمعرفة ما إذا كان هناك نزيف محاني أو انسكاب آخر، ويأتي بعد ذلك دور فحص المخ وملاحظة حالة أو عينه من تمزيقات أو رضوض وبعد ذلك تفتح خيمة المخيخ وتنزع بعد ذلك بأكمله بقطع البصلة بالقرب من جزئها السفلي على قدر الامكان ⁴⁰.

وفحص الطبيب البطينين الجانبيين والبطينان الخية الأخرى وعند الفراغ من ذلك تفتح بطينات القلب الأربعة وهو في موضعه ثم تشرح العضلات التي حول الحنجرة للبحث عن أكيوزات في أعماقها. ويفتح المريء ويفحص وكذا الحنجرة والقصة الهوائية كما يتفحص الرئتين بفتح الأنابيب الشعبية بشقتها بقدر الامكان بمقص دقيق وتفتح المثانة لفحصها ومعرفة مقدار البول ويعتبر البول الزلال والسكر ويحتفظ بالبول إذا دعت الحال للتحليل ثم تشرح العضلات المبطنية للحوض عما إذا كانت متخللة بانسكاب دموي مما يدل على كسور بالحوض، ويلزم فتح القناة النخاعية الشوكية وفحص الحبل الشوكي على طوله في حالات الأمراض أو الإصابات

الموضعية وهناك حالات لا يهتدي الطبيب فيها إلى سبب الوفاة كالوفاة الحاصلة من مرض في الجهاز العصبي أو السموم العضوية⁴¹.

ويجب على الطبيب أن يحتفظ بمثل هذه الأشياء لحين الحكم في القضية ويذكر الطبيب أنه لم يعثر على سبب الوفاة ويحفظ الأحشاء للتحليل وبعد الانتهاء من التشريح يجب خياطة القطوع التي عملت بالجسد بعد وضع الأحشاء في تجويفها.

أما ميعاد التشريح فلا يمكن أن يكون في أي وقت من الأوقات بحيث لا يجوز إجراء الصفة التشريحية في الليل، فبمقابل هذا لا يمكن إجراء التشريح بآماكن العبادة فإذا لم يتيسر تشريح الجثة بمشرحة المستشفى أو في المنزل أو حسب ظروف الحالة فعلى الطبيب اختيار مكان ملائم لا يستاء الأهالي من القيام بالعملية ويكون التشريح في أغلب الأحيان في الحالات الخاصة بالتسمم حيث يقوم الطبيب بفتح البطن ويبحث عن علامات التآكل أو الالتهاب أو الأجسام الغريبة أو الألوان أو الروائح الغير عادية بالفم والحلق⁴².

وفي حالات التسمم المزمن بسم معدني كالزئبق أو الزئبق تؤخذ العظام الطويلة المحتوية على النخاع وكذلك الشعر. أما بالنسبة للسموم الطيارة مثل الكحول يؤخذ مقدار ربع لتر من دم القلب والأوعية الكبرى وترسل إلى الجهات الخاصة بالتسمم « المخبر التسممي » وإلى جانب هاته الحالات هناك سموم عضوية كالحشائش والكوكايين... الخ يلزم حفظ الأحشاء من التعفن بتغطيتها بالكحول، كما أنه يستوجب إرسال عينة من الكحول المستعمل بمقدار خمسين سنتيمتر مكعب (سم3) في زجاجة لتحليلها وللتحقق من خلوه مما قد يكون موجود بالأحشاء من السموم. كما يستوجب على الطبيب الشرعي فحص الجثة بأسرع ما يمكن وخصوصا في فصل الصيف حتى لا تؤثر التغيرات الرمية في الوصول إلى الغرض المقصود من الفحص.

ويلزم على الطبيب الشرعي قبل التشريح أن يقوم بجملة من الاحتياطات التالية:

- يجب قبل البدء أن يلبس فوطة تغطي الملابس إلى المرفق.
- تلبس قفازات خاصة في كل الأحوال متى تيسر ذلك بعد التأكد من سلامتها.
- يجب على الطبيب بذل مزيد من العناية لفحص اليدين والساعدين والتحقق من خلوها من وجود جروح تمنع إجراء الصفات التشريحية ما لم تكن محميتين بالقفازات.
- يجب غسل اليدين أثناء العمل من وقت لآخر بالماء.
- إذا حصل أثناء إجراء الصفة التشريحية وخز أو جرح، يجب على المشرح ألا يستمر في إجراء التشريح.

المطلب الثاني: استخراج الجثث

قد يطلب من الطبيب استخراج جثة بعد مضي عدة شهور أو أعوام على الوفاة للتعرف عليها أو عندما تحوم الشكوك بعد الدفن بأن الوفاة جنائية، كما أنه يلزم عند استخراج الجثة من القبر تركها في الهواء الطلق لتخفيف الروائح المنبعثة منها. ويعمل التعرف على القبر بواسطة أقارب المتوفى، وذلك بحضور الضابط المندوب وتستخرج الجثة ملفوفة بأكفائها من القبر بكل عناية وتحت مباشرة الطبيب حتى لا يفقد منها رصاص أو أسنان⁴³، ومن الضروري معرفة ظروف الحادثة قبل استخراج الجثة كي ينتبه الطبيب إلى الأعضاء التي يلزم التدقيق في فحصها أو العلامات التي يجب البحث عنها وتؤخذ المعلومات أيضا في الحال عن كل ما شوهد في الزمان والمكان الذي أجري فيها الكشف والتشريح. ويكتب التقرير مضمنا لكل هذه المشاهدات كما يلزم في درجة التعفن تنظيف العظام من الأنسجة الرخوة وفحصها وفي حالة شك الطبيب الشرعي في وجود تسمم فيأخذ منها جزء على قدر الامكان ويضع في قطر ميز إذا أمكن ويجب أخذ قطعة من كل طبقة من طبقات الكفن وكمية من التراب الذي تحت الجثة وأخرى على بعد من الجثة في نفس القبر وترسل إلى التحليل.

كما يجب الاحتفاظ بالأجسام الغريبة أو العظام التي يشاهد بها إصابات أو علامات التهاب وكذلك الأعضاء مثل الرمح وتشير تعليمات وزارة الصحة على أنه. يجب على الأشخاص المكلفين بإخراج الجثث من القبر أن يرتدوا بذلة خاصة كما يجب أن تظهر بدلاتهم وأحذيتهم بعد عمليات استخراج الجثث كما يجب أن تظهر وجوههم وأيديهم⁴⁴.

وأشارت تعليمات وزارة الصحة بأنه يجب أن ترش كل التوايت قبل تحريكها وإخراجها من القبر بسائل مطهر هيبوكلوريت الجير وماء جافيل⁴⁵. ومن خلال ما تم بيانه عن التشريح واستخراج الجثث نقول بأن للتشريح دور كبير الأهمية وذلك من خلال الوقوف عن بعض المعالم المهمة للجريمة كتحديد سبب الوفاة والوسيلة التي استخدمت في ارتكاب الجريمة ومعرفة الزمن الذي انقضى بعد وقوع الحادث وطبيعة الجروح والإصابات التي وجدت بها بل نجد أن الطبيب الشرعي تعدى ذلك ليصل حتى إلى استخراج الجثة لبيان ما تم إحداثه بالجني عليه وذلك في الحالات التي تثور فيها الشكوك بشأن الوفاة مع ضرورة أن يراعي المحقق في أن يأذن في أقرب وقت ممكن ويصرح بدفن الجثة فلا يتأخر الدفن دون مبرر.

الخاتمة:

تتبلور أهمية اختصاصات الأطباء الشرعيين في ما يلي:

- دعم العدالة وتوفير الحقيقة الطبية في القضايا القانونية.
- يسهم دورهم في تقديم الأدلة الطبية الحاسمة التي تسهم في تحقيق العدالة وتوفير الحماية للمجتمع
- بفضل تحليلهم الدقيق وتقاريرهم الموثوقة، يمكن أن يسهم الأطباء الشرعيون في توفير الإجابات اللازمة للقضايا الجنائية والمدنية.
- إن تعزيز التواصل والتعاون بين الأطباء الشرعيين والنظام القضائي يمثل خطوة أساسية نحو تعزيز العدالة وتحقيق الشفافية في العمل القضائي.
- تقديم الدعم الطبي في حالات الكوارث الطبيعية، حيث يمكن للأطباء الشرعيين المساهمة في تحديد هوية الضحايا وسبب الوفاة.
- دور الأطباء الشرعيين في مجال التعليم والتوعية، حيث يمكنهم توجيه المجتمع بشأن مخاطر بعض السلوكيات الخطرة والتأكيد على أهمية الرعاية الصحية والسلامة.
- تحسين التشريعات والسياسات المتعلقة بالطب الشرعي لضمان توفير الموارد الكافية والتشجيع على التطوير المستمر في هذا المجال.
- العمل على تطوير التقنيات والأساليب الطبية لتحليل الأدلة الجسدية والجنسية بشكل أكثر دقة وفعالية.
- تشجيع البحث العلمي في مجال الطب الشرعي لتطوير المعرفة والممارسات في هذا المجال.
- أما عن المقترحات التي يمكن تقديمها فهي كما يلي:
- تطوير آليات التعاون بين الأطباء الشرعيين والجهات القضائية لتسهيل تبادل المعلومات وضمان توجيه الأدلة الطبية بشكل فعال.
- إنشاء تخصصات فرعية داخل مجال الطب الشرعي لتغطية مجالات متنوعة مثل علم الأمراض الشرعي وعلم الأحياء الشرعية.
- تطوير حملات توعية للمجتمع حول دور الطب الشرعي وأهميته في تحقيق العدالة وحماية الحقوق الإنسانية.
- مراجعة وتحسين التشريعات القانونية المتعلقة بالطب الشرعي لتوفير البيئة القانونية المناسبة لممارسة الأطباء الشرعيين بكفاءة ونزاهة.
- تطوير آليات التعاون الدولي في مجال الطب الشرعي لتبادل الخبرات والمعرفة وتطوير الممارسات الجيدة على المستوى العالمي.

- استخدام التكنولوجيا المتقدمة مثل التصوير بالرنين المغناطيسي وتقنيات التحليل الجيني لتعزيز دقة تحليل الأدلة الطبية.

الهوامش:

- 1 عبد الحميد الشواربي، الخبرة الجنائية في مسائل الطب الشرعي، الإسكندرية منشأة المعارف (دت)، ص 42.
- 2 حسين عبد السلام جابر، التقرير الطبي بإصابة المجني عليه، القاهرة، دار الكتب القانونية، 1998، ص 67.
- 3 التيس الرمي: هو أن تكون جميع عضلات الجثة بعد الوفاة في حالة ارتقاء، أما التعفن الرمي فهو الظاهرة الرمية التي تطرأ على جثث المتوفين نتيجة الغزوة الميكروبية التعفن ساء داخل الجثة أو خارجها.
- 4 حسين عبد السلام جابر، مرجع سابق، ص 67.
- 5 عبد الحميد الشواربي، الدفع الجهرية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995، ص 43.
- 6 المرجع نفسه.
- 7 يحيى بلعلي، الخبرة في الطلب الشرعي، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 1997، ص 109.
- 8 يحيى شريف ومحمد عبد العزيز سيف نصر ومحمد عدلي مثالي، الطب الشرعي والبوليس الجنائي، الجزء الأول، القاهرة مطبعة جامعة عين شمس، 1969، ص 66.
- 9 يحيى شريف وآخرون، مرجع سابق، ص ص 66-67.
- 10 المرجع نفسه، ص ص 72-74.
- 11 يحيى شريف وآخرون، مرجع سابق، ص ص 72-74.
- 12 تجدر الملاحظة أن نسبة معتبرة من الناس مقدرة بحوالي 20% لا تحتوي إفرازاتها على مولدات التراص.
- 13 يحيى بلعلي مرجع سابق، ص 150.
- 14 يحيى شريف وآخرون، مرجع سابق، ص 120.
- 15 تم هذا البحث على الحيوانات المتواجدة بحديقة الحيوان بالقاهرة عندما كان مؤلفه أستاذًا بكلية الطب بالقصر العين.
- 16 عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص 104.
- 17 يحيى شريف وآخرون، مرجع سابق، ص 120.
- 18 الزرنيخ (arsonic) هو جسم رمادي سهل الكسر مركبته سائلة تستخدم في الطب لقتل الحشرات
- 19 عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص 130.
- 20 يحيى شريف وآخرون، مرجع سابق، ص 130.

- 21 عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص 102.
- 22 يحيى شريف وآخرون، مرجع سابق، ص 213.
- 23 عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص 103.
- 24 يحيى بلعلي مرجع سابق، ص 154.
- 25 عبد الحميد المنشاوي، الطب الشرعي ودوره الفني في البحث عن الجريمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، دت، ص 50 وما بعدها.
- 26 رمسيس بهنام، البوليس العلمي أو فن التحقيق، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، (نت)، ص 19-20.
- 27 عبد الحميد المنشاوي، مرجع سابق، ص 56.
- 28 رمسيس بهنام، مرجع سابق، ص 126.
- 29 يحيى شريف وآخرون، مرجع سابق، ص 166.
- 30 معوض عبد التواب، سينوت حليم دوس، الطب الشرعي والتحقيق الجنائي والالة الجنائية طلب 2، الإسكندرية منشأة المعارف، 1999، ص 459.
- 31 المادة 21 المرسوم رقم 310/95 المؤرخ في 10 أكتوبر 1995 المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكيفية، وكذا حقوقهم وواجباتهم.
- 32 مديحة فؤاد المصري، الطب الشرعي والبحث الجنائي، (دت)، ص 280.
- 33 التغيرات الرمية: كالرسوب الرمي والتبسس الرمي والتعفن الرمي.
- 34 عبد الحميد المنشاوي، مرجع سابق، ص 661 - 665.
- 35 معوض عبد التواب ومن معه، مرجع سابق، ص 475.
- 36 عبد الحكيم فودة وسالم حسين الرمزي، الطب الشرعي وجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال ، (دت)، ص 701-702.
- 37 محمد أحمد عابدين، الأدلة الفنية للبراءة والإدانة في المواد الجنائية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، (دت)، ص 43.
- 38 عبد الحكيم فودة ومن معه، مرجع سابق، ص 701-702.
- 39 معوض عبد التواب ومن معه، مرجع سابق، ص 760-761.
- 40 عبد الحميد المنشاوي، مرجع سابق، ص 36.
- 41 معوض عبد التواب ومن معه، مرجع سابق، ص 464.
- 42 مديحة فؤاد المصري، مرجع سابق، ص 28.
- 43 عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص 70.

44 المادة 19 من المرسوم رقم 152-75 المؤرخ في 15 ديسمبر 1975 يتضمن تحديد قواعد حفظ الصحة فيما يخص الدفن ونقل الجثث وإخراج الموتى من القبور وإعادة دفنها.
45 المادة 20 من المرسوم رقم 152-75 السابق ذكره.